SIATS Journals

The Journal of Sharia Fundamentals for Specialized Researches

(JSFSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية

المجلد4 ، العدد2، نيسان ، أبريل 2018م.

e ISSN 2289-9073

SHABIHAT MUEASIRAT HAWL ALSANAT ALNUBAWIAT ALSHARIFA

شبهات معاصرة حول السنة النبوية الشريفة

د/ ساجدة حلمي سمارة

د/ نجم عبد الرحمن خلف

كلية دراسات القرآن والسنة/ جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

SAJEDAH@USIM.EDU.MY

1439هـ – 2018م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 15/1/2018
Received in revised form 6/2/2018
Accepted 22/3/2018
Available online 15/4/2018

Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

This study discusses the suspicions of the critics of the Prophetic Hadiths in general, and the well-known Sunna collections in particular. These suspicions were based on verses from the Holy Quran:

1 – The claim that the Holy Quran is sufficient and so there is no need for the Sunnah of the Prophet and how this claim may be refuted.

2 - The claim that if the Sunnah had a binding force, Allah Almighty would protect it and how this claim may be refuted. Indeed, those who raise such a doubt are the enemies of the Qur'an which disavows them. They denied the Sunnah and fought it on the pretext that Qur'an is a sufficient source of faith and legislation in Islam.

They do not apply the Prophetic Sunnah at all, and do not cite their hadiths in their entirety. Their argument relies on the claim that Allah has promised to protect only the Qur'an, and therefore it is enough and sufficient, so they do not need the Sunnah according to them.

The Holy Qur'an firmly and unambiguously enjoins the Muslims to follow the Seal of the Prophets (peace and blessings of Allah be upon him) as He said explicitly and clearly: *"Say: "If ye do love Allah, follow me: Allah will love you and forgive you your sins: For Allah is Oft-Forgiving, Most Merciful. Say: "Obey Allah and His Messenger": But if they turn back, Allah loves not those who reject Faith".*

الملخص

يناقش هذا البحث شبهات الطاعنين في الأحاديث النبوية عموما، وفي دواوين السُنّة المشهورة على وجه الخصوص.

وقد بنيت هذه الشبهات على آيات من القرآن الكريم:

1-شبهة الاكتفاء بالقرآن الكريم وعدم الحاجة إلى السنة النبوية والرد عليها.

2-شبهة أن السنة لو كانت حجة لتكفل الله عز وجل بحفظها والرد عليها. وهم في الحقيقة أعداء القرآن، والقرآن منهم براء. فقد أنكروا السنة النبوية وحاربوها بحجة الاكتفاء بالقرآن كمصدر للإيمان والتشريع في الإسلام.

فهم لا يأخذون بالسنة النبوية إطلاقا، ولا يستشهدون بأحاديثها جملة وتفصيلا، وحجتهم في ذلك أن الله قد وعد بحفظ القرآن فقط، وأنه فيه الغنية والكفاية؛ لذلك لا يحتاجون للسنة النبوية، كما يزعمون.

وأن القرآن الكريم أمر المسلمين باتباع خاتم النبيين صلى الله عليه وسلم أمرا جازما حازما قاطعا لا لبس فيه ولا غموض؛ حيث قال في صراحة ووضوح : قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ"

معنى الشبهة لغة واصطلاحا:

"الشُبْهَةُ لغة: الالتباس، واشتبه الأمر عليه: اختلط، واشتبه في المسألة: شكَّ في صحتها " وفِي الشَّرْع: مَا الْتبس أمره فَلَا يدرى أحلال هُوَ أم حرَام وَحقّ هُوَ أم بَاطِل.[1]

أما المفهوم الاصطلاحي: للشبهة فهي كل ما يثير الشكَّ والارتياب في صدق الداعي وحقيقة ما يدعو إليه، فتمنع المدعو من رؤية الحق والاستجابة له، أو تؤخِّر هذه الاستجابة، كما أنه غالبًا ما ترتبط إثارةُ الشبهة بعادةٍ موروثة، أو مصلحة قائمة، أو شهوة دنيوية، أو حميةٍ جاهلية، أو سوء ظن، أو غبشٍ في الرؤية، فتتأثر النفوس الضعيفة المتصلة بهذه الأشياء، وتجعلها حجة وبرهانًا تدفع به الحق.

التعريف بهذه الطائفة:

يعتقد أتباع هذا المنهج أنهم على النهج الصحيح والأصيل الذي كان عليه خاتم النبيين فهو متبع لما أنزله الله عليه ودليلهم في هذا الآية ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾[2]

في العصر الحديث ظهرت فكرة إنكار السنة في الهند في فترة الاحتلال الإنجليزي على يد أحمد خان الذي فسر القرآن بمنهج عقلي، ووضع شروطا تعجيزية لقبول الحديث مما جعله ينكر أغلب الأحاديث.

لهذه الطائفة مغالطات وجهالات، زعموا أنها شبهات ضد سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – المطهرة، ويزعمون أن هذه الشبه هي في الوقت ذاته أدلة قاطعة على وجوب ترك السنة النبوية المطهرة، وإهمالها والانصراف عنها، وعدم اعتبارها مصدراً للتشريع، والاقتصار على القرآن المجيد مصدراً وحيداً للتشريع الإسلامي. وسنتولى ذكر شبهاتهم هذه كما أوردوها، ثم نرد عليها ونبين بطلانها.

[1] مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار الدعوة باب الشين، ج1، ص471

[2] القرآن الكريم، سورة المائدة 48

الشبهة الأولى:

إن القرآن الكريم كافٍ في بيان قضايا الدين وأحكام الشريعة، وإن القرآن قد اشتمل على الدين كله، ما ترك شيئاً ولا فرط في شيء. ولهذا كان القرآن كافياً، ولم يكن ثمة حاجة لمصدر ثان للتشريع. فالسنة لا حاجة إليها، ولا مكان لها. وقد استدلوا لشبهتهم هذه بما زعموه أدلة من القرآن المجيد. من ذلك قوله – سبحانه: {مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ}[3] ، واستدلوا – كذلك – بقول الله – سبحانه – يصف القرآن الكريم: {مَا كَانَ حَدِيثاً يُفْتَرَى وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}[4]

ونرد على هذه الشبهة واضح لا يحتاج إلى علم غزير، وإنما يحتاج إلى بحث متأن في كتاب الله تعالى، للتأكد من أن القرآن وإن شمل على أصول الشريعة وكليات هذا الدين، إلا أنه لم ينص على الجزئيات والتفاصيل، والزعم بأن القرآن شمل كل صغيرة وجزئية في هذا الدين افتراء وبهتان عظيم، لا يقره واقع آيات كتاب الله تعالى.

فالقرآن المجيد قد اشتمل على قضايا الدين، وأصول الأحكام الشرعية، أما تفاصيل الشريعة وجزئياتها فقد فصل بعضها وأجمل أكثرها، وإنما جاء المجمل في القرآن بناء على حكمة الله – عز وجل – التي اقتضت أن يتولى رسوله – صلى الله عليه وسلم – تفصيل ذلك المجمل وبيانه. وهذا هو ما قام عليه واقع الإسلام، وأجمعت عليه أمته، ومن ثم فلا وزن لمن يقول بغير ذلك أو يعارضه، لأن معارضته مغالطة واضحة وبهتان عظيم، وإذا كان أصحاب هذه الشبهة يزعمون أن القرآن المجيد قد فصل كل شيء، وبين كل صغيرة وكبيرة في الدين، فلنحتكم وإياهم إلى عماد الدين الصلاة، أين في القرآن الكريم عدد الصلوات، ووقت كل صلاة ابتداء وانتهاء، وعدد ركعات كل صلاة، والسجدات في كل ركعة، وهيئاتها، وأركانها، وما يقرأ فيها، وواجباتها، وسننها، ونواقضها، إلى غير ذلك من أحكام لا يمكن أن تقام الصلاة بدونها؟ ومثل ذلك يقال في أحكام العبادات كافة، إن القرآن العظيم قد ورد فيه الأمر بالصلاة والزكاة والصيام والحج، فأين نجد منه الأنواع التي تخرج منها الزكاة، ومقدار كل نوع، وأين نجد أحكام الصيام؟ وأين نجد مناسك الحج؟ إن الله – سبحانه – قد وكل بيان ذلك إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي لا ينطق عن الهوى، وجاء رسول الله – صلى الله

[3] القرآن الكريم، سورة الأنعام: 38)

[4] القرآن الكريم، سورة يوسف:111

عليه وسلم– فقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، ولم يقل: كما تجدون في القرآن، لأن القرآن قد خلا من تفصيل الأحكام وبيانها.

ولو كان هذا الزعم صحيحا فأين هو تفصيل عدد الصلوات الخمس التي بينتها السنة النبوية، وأين هي عدد ركعات كل فريضة في كتاب الله، وأين هو نصاب الزكاة المفروضة في الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة، إلى غير ذلك من التفاصيل في العبادات والمعاملات التي لم ترد جزئياتها إلا في السنة النبوية.

الشبهة الثانية:

أن السنة لم تكن وحيا من الله عز وجل بل هي أقوال نسبها الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم زورا وتزييفا، فلم ينزل على الرسول صلى الله عليه وسلم — حسب زعم هؤلاء — من الوحي سوى القرآن الكريم. وهذه الشبهة تقوم على أساس ادعائهم أن السنة النبوية ليست وحياً من قبل الله –سبحانه – على رسوله – صلى الله عليه وسلم – ولكنه اجتهاد وتصرف من النبي – صلى الله عليه وسلم – بمقتضى بشريته، وهو – صلى الله عليه وسلم – بهذا الاعتبار يصيب ويخطئ، فالسنة ليست وحياً، وبالتالي فهي ليست منزهة عن الخطأ، لأن المنزه عن الخطأ إنما هو الوحي، ولا وحي إلا القرآن المجيد. وإذا كانت أقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأفعاله ليست وحياً، فلسنا ملزمين باتباعها، ولا هي مصدر من مصادر التشريع. وهم يذكرون أموراً يزعمون أنها أدلة على أن السنة ليست وحياً، وإنما هي اجتهاد من النبي – صلى الله عليه وسلم – باعتباره بشراً.

وفي ذلك يقول مؤسس هذه الحركة عبد الله: "إنا لم نؤمر إلا باتباع ما أنزله الله بالوحي، ولو فرضنا جدلا صحة نسبة بعض الأحاديث بطريق قطعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم، "فإنها مع صحة نسبتها لا تكون واجبة الاتباع، لأنها ليست بوحي منزل من الله تعالى[5] "

والحقيقة أن الرد على هذه الشبهة لا يحتاج إلى كثير وعلم وفقه في الدين أيضا، بل يحتاج إلى بصيرة وبعد عن التعصب والجهل والعناد، فقد ورد في القرآن الكريم ما يثبت أن الرسول لا يأتي بالكلام والأحاديث من عنده، بل كله وحي من

[5] http://taseel.com/articles/4086

الله تعالى، قال تعالى: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [6] ، قال القرطبي رحمه الله في تفسير هذه الآية: أَيْ مَا يَخْرُجُ نُطْقُهُ عَنْ رَأْيِهِ، إِنَّمَا هُوَ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلّ،وفيه دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ كَالْوَحْيِ الْمُنَزَّلِ فِي الْعَمَلِ.[7]

كما أن السيد رشيد رضا يقول: "لا شك في أن اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم فيما صح عنه من بيان الدين داخل في عموم ما أنزل إلينا على لسانه....فإنه تعالى أمرنا باتباعه وطاعته وأخبرنا أنه مبلغ عنه، فقال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[8] والجمهور على أن الأحكام الشرعية الواردة في السنة موحى بها، وأن الوحي ليس محصورا في القرآن"[9]

ولعل الذي أوقع من يسمون أنفسهم "القرآنيين" في هذه الشبهة هو عدم فهمهم لحقيقة الوحي في السنة، حيث ظنوا أن طريقة الوحي فيها مثل طريقة وحي القرآن، من نزول الملك به وتسجيله ثم روايته تواترا، وعدم إتيان البشر بمثله.

ولإزالة هذا اللبس والخفاء لا بد من بيان أهم الفروق بين وحي القرآن ووحي السنة، فالقرآن معجز بلفظه إلى الأبد دون السنة، ومتعبد بتلاوته دون السنة، وتكفل الله بحفظه من التغيير والتبديل دون السنة، ولا يجوز روايته بالمعنى كما في السنة، ويحرم مسه للمحدث لا كالسنة، ولفظ القرآن ومعناه من الله تعالى بخلاف السنة.

أما ما زعمه "برويز" من أن تقسيم الوحي إلى خفي وجلي مستعار من اليهود، فهي دعوى مرفوضة لأنها مجردة عن الدليل، فلم يوضح لنا اسم من قام بنقل هذا التقسيم من اليهودية إلى الإسلام، وفي أي عصر أصبح واقعا مفروضا، كما أنه لا شبه بين ما عند اليهود من الأقوال المنسوبة إلى أنبيائهم وبين ما عند المسلمين من سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم، إذ إن أقوال اليهود لا سند لها البتة، بينما السنة لا تقبل ما لم يتوفر فيه شروط القبول في السند، بالإضافة إلى خلو المتن من الشذوذ ومخالفة ما ورد عن الثقات.

---

[6] القرآن الكريم، سورة القلم/3-4

[7] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964 م، ج17_ ص85

[8] النحل/44،

[9] محمد رشيد بن علي رضا ، تفسير المنار، ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م، ج8_ص274

وفوق كل ما سبق فإن اصطلاح الوحي الجلي والخفي جاءت من قوله صلى الله عليه وسلم: (ألا اني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شبعانا على أريكته يقول: عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي.....)[10].

من أدلتهم على ذلك، أولاً: مسألة تأبير النخل، حيث أمر النبي – صلى الله عليه وسلم – أصحابه أن يتركوا النخل فلا يؤبِّروه – يلقحوه – فأطاعوا أمره ففسد النخل، وخسر الناس ثمار نخيلهم.

وثانيا: مسألة أسرى بدر، حيث أبقاهم الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولم يقتلهم، وأخذ منهم الفداء، ونزل القرآن مبيناً خطأ ذلك الاجتهاد وإصابة اجتهاد عمر ورأيه في المسألة.

ونرد على هذه الشبهة:

الأدلة على أن السنة وحي من الله – تعالى – على نبيه – صلى الله عليه وسلم – كثيرة وعديدة ومن أهمها مايلي:

أولاً: إخبار الله – تعالى – بذلك في آيات بينات من القرآن المجيد الذي ينتسب إليه هؤلاء. من ذلك قوله – عز وجل – عن النبي – صلى الله عليه وسلم –: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى}[11] . ومن ذلك قوله – عز وجل – عن نبيه – صلى الله عليه وسلم –: {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ}[12] (. فهذه الآيات ليس فيها إخبار بأن الرسول لا ينطق إلا بالوحي فقط، بل فيها إخبار بأنه – صلى الله عليه وسلم – لو افترى على الله – تعالى – شيئاً لم يوحه الله إليه لقتله الله وقضى عليه. وحيث إن الله – تعالى – لم يأخذ من رسوله باليمين، ولم يقطع منه الوتين، أي لم يقض عليه، فإن الرسول – صلى الله عليه وسلم – ما نطق إلا بما أوحاه الله – تعالى – إليه.

ثانياً: النصوص القاطعة من كتاب الله المجيد التي يأمر الله – عز وجل – فيها المؤمنين باتباع الرسول – صلى الله عليه وسلم – في كل ما يأخذ وما يدع، وما يأمر وما ينهى، من ذلك قول الله – تبارك وتعالى: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ

---

[10] أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م برقم 17213 وقال الأرنؤوط إسناده صحيح رجاله ثقات رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن أبي عروف الجرشي فمن رجال أبي داود والنسائي وهو ثقة

[11] القرآن الكريم، سورة النجم:3-4

[12] القرآن الكريم، سورة الحاقة:44-47

وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا}[13].

ثالثاً: ترتيب الله – تعالى – الإيمان على طاعة رسوله – صلى الله عليه وسلم – والرضا بحكمه، والتسليم لأمره ونهيه في كل ما يراه ويحكم به، وذلك في قول الله – عز وجل –: {فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً}[14] . ومن ذلك وصف الله – تعالى – المؤمنين بأن شأنهم مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يقولوا سمعنا وأطعنا، وذلك في قوله – سبحانه –: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[15] .

رابعاً: إجماع الأئمة كلها على أن السنة وحي من قبل الله – عز وجل – إلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – وبخاصة صحابة رسول الله – صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهم أجمعين – حيث كانوا في حياته الشريفة يحفظون أقواله – صلى الله عليه وسلم – ويتذاكرونها فيما بينهم، وكانوا يتحرون الاقتداء به – صلى الله عليه وسلم – في كل ما يأتي وما يذر – فيما ليس بخصوصية له – صلى الله عليه وسلم – مستجيبين لتوجيه الله – تعالى – في قوله لأمة الإسلام: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً}[16] .

أما ما أثاروه من مغالطات مدعين أنها أدلة على أن السنة النبوية المطهرة ليست وحياً، فهو كلام ظاهر البطلان. ونحن نرد عليه – رغم وضوح بطلانه – إبطالاً لمزاعمهم.

1– وأول مزاعمهم الباطلة مسألة تأبير – تلقيح – النخل. وهي مسألة ترجع إلى التجربة والخبرة ولا علاقة لها بالوحي من قريب أو من بعيد. ومن المعلوم أن الأمور التي تقوم عليها معايش الناس وحياتهم العادية لا صلة لها بالوحي إلا فيما يتصل بها من حل وحرمة وإباحة. أما كيفية مزاولتها والقيام بها، فذلك متروك للخبرة والتجربة يزاولونها حسب ما ألفوا وتعودوا. ورسول الله – صلى الله عليه وسلم – لم تكن له سابقة خبرة بتأبير النخل، ولما رآهم يفعلون ذلك قال لهم "لو تركتموه لصلح" إما على هيئة الاستفهام، وإما على الاقتراح المبني على عدم التجربة. ولم يكن لذلك من صلة

[13] القرآن الكريم، سورة لحشر:7

[14] القرآن الكريم، سورة النساء:65)

[15] القرآن الكريم، سورة النور، 51

[16] لقرآن الكريم، سورة الأحزاب:21

بالتشريع لا أمراً ولا نهياً. ولذلك لما تركوا تأبير النخل ولم يصلح، وحدثوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في ذلك، قال لهم: (أنتم أعلم بأمور دنياكم)

2– وأما مسألة الأسرى في بدر، فهي قد جمعت بين الرأي والوحي. فقد كان الرأي أولاً، ثم أعقبه الوحي بعد ذلك. وقضية الأسرى ببدر توضح لنا أمراً هاماً قد لا يتوفر في كثير غيرها من قضايا التشريع. فرسول الله – صلى الله عليه وسلم – أخذ في أسرى بدر بالرأي، فاستشار أصحابه – رضوان الله عليهم–، فكل أدلى برأيه، ثم مال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – إلى الرأي القائل باستحيائهم وأخذ الفداء منهم، وكان هذا رأي أبي بكر – رضي الله عنه – وكان رأي عمر – رضي الله عنه – أن يقتل الأسرى جميعا – وبعد أن استقر الأمر على ذلك نزل الوحي على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يبين ما كان ينبغي أن يفعل في مسألة الأسرى، ويبين الصواب في القضية. يقول الله – سبحانه – في شأن فعل الرسول في أسرى بدر: {مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ لَوْلا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}[17] .

فقضية الأسرى بدأت بالرأي، ثم انتهت بالوحي. وهذه القضية بجملتها شاهدة على أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لا يقول ولا يفعل – فيما يتصل بالدين – إلا بوحي من عند الله – سبحانه – وأن الله – سبحانه – لا يدع رسوله – صلى الله عليه وسلم – على غير صواب، حتى في حالة تصرفه برأيه واجتهاده وذلكم هو الأمر الهام الذي نَوَّهنا به قبلا، وخلاصته أن قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – وفعله في أمور الدين وحي، حتى ولو قال برأيه. لأنه إن قال أو فعل برأيه وكان صواباً موافقا لأمر الله أقره الله – تعالى – على ذلك. وكان إقرار الله – سبحانه – له دليلاً على موافقة عمله لمراد الله – تعالى – فيكون وحياً، وإن كان اجتهاد الرسول – صلى الله عليه وسلم – ليس صواباً موافقاً لمراد الله – سبحانه – فإن الله – تعالى – لا يقره على ما قال أو فعل اجتهاداً، بل يصوب له ويصحح. وذلك كما حدث في أسرى بدر. حيث نزل فيها القرآن مصوباً، وكما حدث في أوائل سورة '' عبس '' حيث نزل

[17] القرآن الكريم، سورة الأنفال:67-69

القرآن معاتباً. وهكذا يتضح أن واقعة أسرى بدر شاهدة بأن السنة وحي من عند الله تعالى –، وأن الله – سبحانه – يحيط أقوال وأفعال رسوله بالوحي حتى ولو اجتهد برأيه.[18]

الشبهة الثالثة:

إن السنة لم تكن شرعاً عند النبي – صلى الله عليه وسلم–، ولم يقصد النبي – صلى الله عليه وسلم – أن تكون سنته مصدراً تشريعياً للدين، وما قال شيئاً أو فعله بقصد التشريع، ولم يرد النبي – صلى الله عليه وسلم – في حياته أن يكون ثمة مصدر تشريعي سوى القرآن المجيد. بل كان مصدر التشريع عند الرسول – صلى الله عليه وسلم – هو القرآن وحده، وكذلك فهم الصحابة – رضوان الله عليهم – وجاء عهد التابعين الذين بدأت فيه فتنة القول بالسنة، وأنها مصدر من مصادر التشريع، وكانت تلك قاصمة الظهر بالنسبة للدين، حيث دخل فيه ما ليس منه، واختلط بالوحي الصحيح الخالص الذي هو القرآن، ما ليس من الوحي بل هو كلام البشر، نعني بذلك سنة النبي.وهم يزعمون أن لهم أدلة على ذلك. منها:

1– أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قد أمر أصحابه بكتابة القرآن الكريم، وحضهم على ذلك، ونهى أصحابه عن كتابة شيء من السنة قولاً كانت أو فعلا، وذلك قوله – صلى الله عليه وسلم –: (لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه) [19] .

2– أن الصحابة – رضوان عليهم – عرفوا من النبي صلى الله عليه وسلم أن السنة ليست شرعاً فأهملوا كتابتها وحفظها، رغم اهتمامهم الشديد بكتابة القرآن المجيد على كل ما يصلح أن يُكْتب عليه.

3– أن كبار الصحابة – رضوان الله عليهم – ومنهم الخلفاء الراشدون – كانوا يكرهون رواية الأحاديث، ويحذرون منها، وكان عمر – رضي الله عنه – يهدد رواة الحديث ويتوعدهم، وقد حبس عمر بن الخطاب عدداً من الصحابة بسبب روايتهم للحديث تنفيذاً لوعيده وتهديده إياهم بعدم رواية الحديث.

---

[18] انظر محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ص52–62

[19] أخرجه مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، في كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث ، ج4– ص2298.

ونرد على هذه الشبهة:

الأمة المسلمة مجمعة سلفاً وخلفاً وحتى قيام الساعة – بحول الله تعالى – على أن سنة النبي – صلى الله عليه وسلم –

هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. وقد أقمنا الأدلة وافية – بفضل الله – على أن السنة وحي من الله – سبحانه – على رسوله – صلى الله عليه وسلم – وكون السنة وحيا من عند الله – تعالى – قاطع وكاف بذاته على أنها شرع الله – تعالى – إلى الناس، فهي المصدر الثاني للتشريع بلا ريب. ولكنا نزيد الأمر وضوحاً، ونرد على ما

زعموه أدلة على شبهتهم تلك.

1– أما قولهم بأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – نهى عن كتابة الحديث، بينما حضَّ على كتابة القرآن وحفظه، وكان له – صلى الله عليه وسلم – كتبة القرآن، فقول مبالغ فيه، ويقوم على التدليس وذكر بعض الحق وإخفاء البعض. وليس من شك في أن القرآن المجيد قد لقي من العناية بكتابته وحفظه ما لم يكن للسنة النبوية. فهو مصدر الدين الأول، وهو أعلى من السنة منزلة وقداسة، وهو أحق بالعناية والاهتمام بكتابته وحفظه، لذلك حظي القرآن من العناية بما لم تحظ به السنة وبخاصة تدوينها وكتابتها. والأسباب التي جعلت الصحابة يهتمون بكتابة القرآن فوق اهتمامهم بكتابة السنة كثيرة. منها: أن القرآن الكريم محدود بحدود ما ينزل به جبريل على قلب النبي – صلى الله عليه وسلم – فكتابته والإحاطة به أيسر، وهم على ذلك أقدر، أما السنة النبوية من أقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم – وأفعاله فكثيرة ومتشعبة تتضمن أقواله – عليه السلام – وأفعاله اليومية، وعلى مدى ثلاث وعشرين سنة عاشها – صلى الله عليه وسلم – بينهم، وهذا أمر يشق كتابته وتدوينه، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار ندرة أو قلة الكاتبين بين الصحابة – رضوان الله عليهم

وأما احتجاجهم بأن الرسول – صلى الله عليه وسلم – نهى عن كتابة غير القرآن، وغير القرآن هو السنة. فهو احتجاج باطل من وجوه. أولها: أن هذا الحديث الذي رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري، وهو قول الرسول – صلى الله عليه وسلم –: "لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه". هذا الحديث معلول "أعله أمير المؤمنين في الحديث أبو عبد الله البخاري وغيره بالوقف على أبي سعيد. ولو صرفنا نظراً عن هذا، فإن رسول الله – صلى الله عليه

وسلم – كما نهى عن الكتابة، فقد ورد عنه – صلى الله عليه وسلم – الإذن بها، بل الأمر بها في أحاديث أخر، ولذلك قلنا إن استدلالهم فيه تدليس، حيث ذكروا حديث النهي، ولم يشيروا إلى أحاديث الإذن وهي كثيرة. منها: أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح فقال "إن الله حبس عن مكة القتل – أو الفيل الشك من البخاري – وسلط عليهم رسول الله والمؤمنون...." ولما انتهى من خطبته جاء رجل من أهل اليمن فقال: اكتب لي يا رسول الله فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم: "اكتبوا لأبي شاة".[20]. ومنها: ما روي عن أبي هريرة – رضي الله عنه – أنه قال: "ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مني إلا عبد الله بن عمرو فقد كان يكتب

ولا أكتب" [21]. ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – أن بعض الصحابة حدثه فقال: إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم – بشر يغضب فيقول ما لا يكون شرعاً، فرجع عبد الله إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأخبره بما قيل له، فقال له الرسول – صلى الله عليه وسلم: "اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج من فمي إلا الحق"[22]

الشبهة الرابعة:

بأن الاحتكام إلى السنة والالتزام بها مؤدّ إلى الشرك والكفر. فإن الاسلام يقوم على أن الحاكم هو الله وحده، وأن الحكم له وحده – سبحانه – يقول – تعالى –: {إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ}[23] (. ويقول – عز وجل –: {أَلا لَهُ الْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ الْحَاسِبِينَ}[24] (. وإذا كان الإسلام يقوم على أن الحكم لا يكون إلا لله – سبحانه –، فإن الاحتكام إلى سنة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فيه إشراك الرسول – صلى الله عليه وسلم – في الحكم مع الله

---

[20]. أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، 1422هـ باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، ج3_ص 125

[21] رواه البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم 313/1 برقم 113 ولفظ البخاري: ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني إلا كان من عبد الله بن عمر.

[22]. رواه أبو داود، سليمان بن الأشعث السجتاني، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا — بيروت، كتاب العلم، باب كتابة العلم، 318/3، برقم 3629، وأحمد 162/2، والدارمي في المقدمة باب 43

[23] القرآن الكريم، سورة لأنعام:57 ويوسف:40،67

[24] القرآن الكريم، سورة الأنعام:62

ونرد على هذه الشبهة

والحقيقة أن هذه الشبهة فيها الكثير من الجرأة على الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، فهل بعث الله الرسل لإحياء الشرك أم لمحوه وإزالته ؟!! وهل الحكم بالسنة إلا تطبيق لأحكام القرآن وأوامر الله تعالى !! قال تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [25]

فهذه الآيات نصوص قرآنية قاطعة في أن السنة النبوية وحي من عند الله – تعالى – وأن كل ما يقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – أو يفعل – فيما يتصل بأمور الدين – إنما هو الحق من عند الله، وكذلك تدل الآيات على وجوب

الاحتكام إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – والرضا بما يحكم به، والتسليم والإذعان لذلك. وأن من لم يحتكم إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولم يرض بحكمه هو خارج عن الإيمان، وليس له حظ من الإسلام. أما كون طاعة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – واجبة على المسلم، وأنها من طاعة الله — تعالى – فقد أوفينا الكلام عنها كذلك. ويكفي أن نذكر بقول الله – عز وجل: {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً} [26]

فهذه آيات قاطعات في أن الاحتكام إلى الرسول – صلى الله عليه وسلم – وطاعته إنما هو احتكام إلى الله تعالى – وطاعة له – سبحانه – وقد قال الله – تعالى – {مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ} . وهؤلاء يقلبون الآية القرآنية فيزعمون أنه "من يطع الرسول فقد أشرك بالله" – عياذاً بالله، وليس بعد هذا الضلال ضلال.

فإذا كان الله تعالى هو الذي يقسم بذاته العليه في هذه الآية الكريمة، بأنه لن يذوق أحد طعم الإيمان ما لم يرض بقضائك يا محمد — صلى الله عليه وسلم — ثم لا يشعر المتحاكمون إليك بحرج أو ضيق في نفوسهم بما قضيت فيهم، بل يجب أن يذعنوا لطاعتك وأن يسرعوا بامتثال حكمك، فهل يمكن أن يؤدي حكمه صلى الله عليه وسلم بعد هذا الخبر الإلهي في القضاء وفصل الخصومات إلى الشرك ؟!!

[25] القرآن الكريم، سورة النساء/65

[26] .القرآن الكريم، سورة النساء، 80

إن حكمه صلى الله عليه وسلم في الحقيقة هو عين التوحيد وامتثال الأحكام الإلهية، بل هو في الحقيقة حكم الله تعالى نفسه[27].

لم تكن هذه الآية الوحيدة التي تبين هذا المفهوم، بل هناك آيات كثيرة في القرآن الكريم تشير بوضوح إلى هذا المعنى، فقد علقت بعض الآيات الإيمان والفلاح بالتسليم لحكمه صلى الله عليه وسلم وطاعته في قضائه، فقال تعالى: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[28]

الشبهة الخامسة:

السنة أخبار آحاد تفيد الظن وهو ليس حجة.

ونرد على هذه الشبهة

إن خبر الأحاد أمرنا القرآن بقبوله وجرى العمل عليه في شرع الله قال تعالى : { واستشهدوا شهيدين من رجالكم } ولم يشترط شهادة التواتر ، كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم كتب الرسائل إلى كسرى والنجاشي والمقوقس ، وقام بإيصال تلك الرسائل أفراد معدودون من رسله ، على اعتبار قبول خبر الآحاد والاحتجاج به فقبل أولئك الملوك تلك الرسائل دون أن يقولوا للرسل إنكم أفراد آحاد ، لا يستفاد من خبركم الحجة واليقين. إن القول بهذه الشبهة مبني على الزعم بأن السنة ليست وحياً، وليست شرعاً، وهي قضية الأحكام الشرعية التي وردت في أسباب خاصة، وهذه في القرآن المجيد يُعَنْون لها بـ "أسباب النزول". وقد ورد جانب كبير من الأحكام الواردة في القرآن الكريم على هذا النحو، أي نزل في أسباب خاصة كما في أحكام الظهار في أول سورة المجادلة. لكن العلماء لم يذهبوا إلى القول بأن هذه أحكام خاصة بأصحاب النبي – صلى الله عليه وسلم – وبزمانهم ولم تعد صالحة لزماننا، بل وضعوا القاعدة الأصولية المشهورة والتي يعرفها عامة المسلمين، والتي تقول "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب". ومقتضى هذا أن الحكم ينزل في واقعة معينة، ثم يطبق على كل ما يماثلها وحتى آخر الزمان. ومثل هذا الذي قيل في أحكام القرآن المجيد، قاله العلماء في سنة النبي – صلى الله عليه وسلم – فلم يفرقوا بين القرآن

[27] http://taseel.com/articles/4086

[28] القرآن الكريم، سورة النور/51

والسنة في ذلك لكونهما وحي الله – تعالى – إلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – فالقرآن وحي الله، والسنة وحي الله. وقد سبق أن بينا ذلك بإفاضة.

الشبهة السادسة:

التأخر في تدوين السنة النبوية فالسنة لم تدون إلا في مطلع القرن الثاني الهجري.

"استعراض الشبهة وأصحابها : روى البخاري في صحيحة تعليقاً قال وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر «ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا تقبل إلا حديث رسول الله صلى الله عليه سلم ولتفشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً "

بهذه الرواية تعلق أعداء الإسلام من الرافضة ، والمستشرقين ، ودعاة اللادينية المتفرنجة فقالوا: إن السنة لم تدون إلا في مطلع القرن الثاني الهجري ، لأن أول من أمر بتدوينها هو الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، وهو قد تولى الخلافة سنة 99هـ وتوفي سنة 101هـ. وهذه المدة الطويلة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل."[29]

"والجواب ؛ بادئ ذي بدء – نحن نجزم بصحة هذه الرواية التي صدرنا بها البحث ، وهي التي تفيد أن عمر بن عبد العزيز ، هو أول من أمر بتدوين السنة ، نجزم بصحتها لأنها وردت في أوثق مصادرنا ، وأصحها بعد كتابه تعالى ، وهو صحيح البخاري ، ولكننا نهدف من وراء هذا البحث إلى إثبات حقائق هامة وهي :

الحقيقة الأولى : أن الكثيرين خلطوا بين النهي عن كتابة السنة، وبين تدوينها حيث فهموا خطئاً أن التدوين هو الكتابة ، وعليه فإن السنة النبوية –ظلت محفوظة في الصدور لم تكتب إلا في نهاية القرن الأول الهجري في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز– رحمه الله –

[29] عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، لطبعة : الأولى سنة الطبع : 1422 هـ - 2002 م ، ج1، ص370-373

ولو أن المعاصرين فهموا حقيقة الكتابة ، وحقيقة التدوين ، وأدركوا الفرق بينهما ، لما تعارضت النصوص في فهمهم ، ولما صح تشكيك أعداء الإسلام في السنة النبوية بدعوى تأخر تدوينها مدعين أنه دخلها الزيف ، لأن العلم الذي

يظل قرناً دون تسجيل لابد وأن يعتبره يعتريه ويخله التحريف ، فإن الذهن يغفل والذاكرة تنسى ، أما القلم فهو حصن آمان لما يدون به[30].

الحقيقة الثانية : أن عمر بن عبد العزيز حينما أمر بتدوين السنة لم يبدأ ذلك من فراغ ، ولكنه اعتمد على أصول مكتوبة كانت تملأ أرجاء العالم الإسلامي كله من خلال روح علمية نشطة ، أشعلها الإسلام في أتباعه ، فأصبحوا يتقربون إلى الله بأن يزدادوا في كل يوم علماً ، وخير العلوم قطعاً ما كان متعلقاً بالقرآن والسنة.

إن القول بأن السنة قد بدأت كتابتها منذ عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى زمن تدوينها رسمياً أصبح حقيقة علمية مؤكدة ثبتت بالبراهين القطعية ، وتضافرت على إثبات هذه الحقيقة الساطعة أقوال جملة من الباحثين الثقات

الأثبات"[31]

وهناك شبهات كثيرة لدعاة إنكار السنة وقد رد عليها العلماء ، فقد ألف الأستاذ خادم بخش (القرآنيون وشبهاتهم حول السنة) وألف العلامة حبيب الرحمن الأعظمي (نصرة الحديث في الرد على منكري الحديث) وألف د. صلاح الدين مقبول (زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً.

وهناك دعاة لإنكار السنة قويت شوكتهم وتعددت شبهاتهم وقد اجتهدوا في الطعن في الحديث وحملته من الصحابة ومن بعدهم من أهل الحديث ، وأخبث وأشد هؤلاء الساقطين محمود أبو رية فقد ألف كتابه (أضواء على السنة المحمدية) وكان من أفضل من رد عليه العلامة المحدث عبد الرحمن المعلمي في كتابه (الأنوار الكاشفة) وكذا الشيخ محمد أبو شهبة في كتابه (دفاع عن السنة)

الشبهة السابعة

تقوم شبهتهم هذه على أن الله – تعالى – قد تكفل بحفظ كتابه القرآن ولم يتكفل بحفظ السنة. وذلك في قوله – عز

[30] المرجع السابق، ج1، ص376-377

[31] المرجع السابق، ج1، ص 380

وجل – {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}[32]. لذلك ظل القرآن هو الحق الوحيد في دين الله الإسلام، فلم يحرف ولم يبدل، ولم تدخله كلمة ولا خرجت منه كلمة، ولم يرو بغير لفظه ومعناه، أما السنة فلم يتكفل الله – سبحانه – بحفظها، ولذلك داخلتها الموضوعات المحضة من جانب – أي التي لم يقلها الرسول – صلى الله عليه وسلم – لا بلفظها ولا بمعناها – ومن جانب آخر أن السنة رويت بالمعنى

ونرد على هذه الشبهة

إن الله – عز وجل – أنزل القرآن الكريم بلفظه ومعناه، فالقرآن كلام الله – سبحانه، لذا كان جديراً بأن يحفظه الله – سبحانه – ويصونه أن يحرف أو يبدل، ولأن القرآن كذلك لم تجز روايته بالمعنى.

أما السنة فهي وحي الله – تعالى – إلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – أوحى الله – تعالى – بما فيها من أحكام

وتشريعات إلى نبيه – صلى الله عليه وسلم – ثم صاغها النبي بكلامه. ولأن السنة ليست كلام الله – تعالى

أما الزعم بأن الله – تعالى – لم يحفظ سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – فإن كان المراد أنه – تعالى – لم يحفظها

بألفاظها. فهذا مسلم، وقد بينا أن السنة ليست بحاجة إلى نفس الألفاظ، بل الحاجة إلى معانيها المنضبطة ولو رويت بألفاظ أخرى لا تخل بالمعنى. وقد روى الخطيب البغدادي أن أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها – قالت لعروة بن الزبير "بلغني أنك تكتب الحديث عني، ثم تعود فتكتبه، فقال لها: أسمعه منك على شيء، ثم أعود فأسمعه على غيره. فقالت: هل تسمع في المعنى خلافاً؟ قال: لا، قالت: لا بأس بذلك"[33]. فالمعنى إذا كان بنفس اللفظ أو انضبط بألفاظ مشابهة فلا بأس به.

أما إن كان المراد أن الله – تعالى – لم يحفظ السنة مطلقاً لا بألفاظها ولا بمعانيها، وأنها ضيعت، فذلك كذب وافتراء على الله – تعالى – وعلى رسوله – صلى الله عليه وسلم – وعلى الأمة المسلمة، وجحد ونكران لجهود عظيمة مميزة

---

[32] القرآن الكريم سورة الحجر: 9

[33] الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، **الكفاية في علم الرواية**، المحقق: أبو عبدالله السورقي ,إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، ص273

قام بها علماء السنة عبر تاريخ الإسلام.

والحق أن الله – سبحانه – تكفل بحفظ كتابه، ومن خلال حفظ كتابه تكفل الله – تعالى – ضمنياً بحفظ سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – ذلكم أن الكتاب بحاجة إلى السنة التي تبينه، كما قال – عز وجل – {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[34] . فالسنة ضرورية للكتاب، وهي إلى جانب الكتاب ضروريان للدين. فمن حفظ الله – تعالى – كتابه أن يحفظ السنة التي تبينه وتفصله، فإن القرآن بحاجة إليها ومن حفظ الله – تعالى – دينه كي يعرفه الخلق الذين كلفهم الله به، ويحاسبهم عليه، أن يحفظ كتابه وسنة نبيه، فإن الدين بحاجة إليهما. لذلك كان من قدر الله – سبحانه – أن هيأ لسنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – هؤلاء الأعلام الذين بذلوا في حفظ السنة ما لم يعرف له تاريخ العلوم. والثقافات مثيلا من قبل ولا من بعد. وما كان ليتم لهم ذلك إلا بتوفيق من الله – تعالى

أسماء بعض الكتب التي ناقشت موضوع الشبهات:

هذه قائمةٌ بأسماء بعض الكتب لكي يستفيد منها طلاب العلم والمثقفون في باب حُجّيّة السُنّة ومكانتها، ومناقشة شبهات الطاعنين في الأحاديث النبوية عموما، وفي دواوين السُنّة المشهورة على وجه الخصوص،

١ــ(جِماع العلم) للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤)

٢ــ(تأويل مختلف الحديث) للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦)

٣ــ (مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنّة) للحافظ أبي بكر السيوطي (ت ٩١١).

٤ــ(السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي) للدكتور مصطفى بن حسني السباعي (ت ١٣٨٤هـ)

٥ــ (الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة) للعلّامة عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦ هـ)

[34] القرآن الكريم، سورة النحل:44

٦_(ظلمات أبي ريّة) للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة(ت ١٣٩٢)

٧_(السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه) للدكتور سيد أحمد رمضان المسير (ت١٣٩٥)

٨_(دفاع عن السنة) للشيخ الدكتورمحمد محمد أبو شهبة(ت١٤٠٣)

٩_(حجية السنة) للدكتور عبد الغني عبد الخالق(ت١٤٠٣)

١٠_(شبهات حول السنة) للشيخ عبد الرزاق عفيفي(ت ١٤١٥)

١١_(السنة النبوية وشبهات بعض الناس حولها) للشيخ عبد القادر حبيب السندي (ت ١٤١٩).

١٢_(مقاييس نقد متون السنة) للدكتور مسفر الدميني(ت١٤٣٦)[35]

خاتمة البحث:

هذه مجمل الشبهات التي تقول بها طائفة منكري السنة. وقد اقتصرنا في بحثنا على الشبهات التي قال بها هؤلاء ابتداء، أو أخذوها عن غيرهم من السابقين ثم حوروا فيها وأضافوا إليها.

وقد ذكرنا كل شبهة ثم ذكرنا الردود عليها وفندناها. وقد اخترنا أن تكون ردودنا عليهم معتمدة أساساً على القرآن الكريم الذي ينسبون أنفسهم إليه ظلماً وزورا. وقد بان لنا من خلال البحث جملة من الحقائق عن هذه الطائفة نوجزها فيما يلي:

أولاً: هذه الطائفة نشأت ابتداء على أيدي الإنجليز الذين كانوا يستعمرون الهند، فهي صنيعة من صنائع الكفار أعداء الله ورسوله والمؤمنين. وهي حركة من الحركات الكثيرة التي قام بها الإنجليز في هذه المنطقة لهدم الإسلام وتفريق

[35] يعقوب بن مطر العتيبي

المسلمين، من مثل "القاديانية" وغيرها.

ثانيا: هذه الحركة بجميع طوائفها خارجة عن الإسلام، فاسقة عن الملّة، وإن زعمت لنفسها الإسلام، وانتسبت إلى القرآن. وإن انتسابها إلى القرآن باطل، لأنها كفرت بالقرآن في نفس اللحظة التي كفرت فيها بالسنة، فإنه لا تفرقة بين القرآن والسنة، فهما يخرجان من مشكاة واحدة، هي مشكاة الوحي الإلهي المعصوم.

ثالثا: يتضح من كل ما تقدم أن هدف هؤلاء، والغاية التي يسعون إلى تحقيقها هو القضاء على الإسلام وتفريق الأمة المسلمة. وأن انتسابهم إلى القرآن إنما هو ستار يتخفون وراءه ليزاولوا تحت شعاره أنشطتهم الهدامة، وحركاتهم التخريبية.[36]

من أجل فهم أهداف وأساليب جماعة من يسمون بالقرآنيين لابد من التنبه للملاحظات الآتية عند مناقشتهم أو محاولة الرد عليهم، بأدلة من القرآن الكريم، وبالأسلوب المنطقي العقلي:

1-إن أهداف جماعة من يسمون أنفسهم بالقرآنيين وغايتهم الحقيقية والنهائية، هو تدمير بناء الإسلام كله ولكن من الداخل، فبعد إنكار السنة، يتلاعبون بألفاظ القرآن، لأن السنة المشرفة، والسيرة النبوية تشبه حصون الدفاع الأمامية، على الحدود الخارجية لأي بلد، والقرآن الكريم هو الحصن الحصين للإسلام، فبمجرد تدمير الحصون الخارجية، وهي هنا ممثلة بالسنة والسيرة النبوية؛ يمكن للعدو تدمير الحصون الداخلية وهو ممثل هنا بالقرآن الكريم، ومن ثم تخريب الإسلام بشكل كامل.

2- أنهم يريدون أن يضيعوا القرآن باسم القرآن، بعد إنكارهم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذلك من خلال تأويلات غريبة للآيات القرآنية، وحشو أفكارهم التي لا تستند لأي مقوم عقلي أو حتى دليل متكامل من القرآن في نشر شبهاتهم، مما يجعل كل من هب ودب أن يتجرأ على التلاعب بالقرآن باسم من يسمون أنفسهم بالقرآنيين للتشكيك والنقد للقرآن، فلا يعرف الذي يرد على ناشري الشبهات إن كانوا مسلمين حقاً مغرر بهم أو مشككين تحت أسماء إسلامية مستعارة.

[36] محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، ص 88-89

3- ومن أخطر أساليب من يسمون بالقرآنيين أنهم يتلاعبون بألفاظ القرآن بتأويله، وتحريف معانيه، وتفسيره بحسب أهواء شياطينهم من الإنس والجن بعد إنكارهم سنة الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأن السنة حفظت القرآن وبينته، مع زعمهم أنهم يحبون القرآن ويدافعون عنه.

4- لا يمكن لباحث مهما بلغ جهده أن يتابع ما يخترعونه من شبهات، وأفكار هدامة بسبب تلاعبهم بألفاظ القرآن، حتى أنه لم يسلم من تلاعبهم إنكار نزول جبريل عليه السلام أمين الوحي بالوحي بالقرآن؛ بقول أحدهم أن الله لم ينزل مَلَكاً من السماء. فالأسلوب هو التلاعب بالقرآن، والهدف تشكيك المسلمين بالقرآن بالخلط عليهم.

5- إن أتباع فرقة القرآنيين الضالة لا ينكرون على الشيعة الروافض، أو المتصوفة من القبوريين أو غيرها من الفرق المبتدعة، أو الفرق الضالة الهدامة، لا ينكرون عليهم ما هم فيه من بدع؛ كما أنهم لا يردون على شبهات المستشرقين والملاحدة، لأن مؤسسو هذه الفرقة كانوا عملاء للاستعمار البريطاني في الهند، وقد دعمهم بنشر أفكارهم، وما زالوا مرتبطين بالدوائر النصرانية الغربية[37].

المراجع والمصادر

-القرآن الكريم.

- أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م .

- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.

- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

[37] http://www.alukah.net/sharia/0/75198/#ixzz4poIZDpWu

-أبو داود، سليمان بن الأشعث السجتاني، سنن أبي داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب العلم، باب كتابة العلم .

-عماد السيد محمد إسماعيل الشربيني، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها، لطبعة : الأولى سنة الطبع : 1422 هـ - 2002 م.

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش،دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.

-محمد رشيد بن علي رضا ، تفسير المنار، ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990 م.

- محمود محمد مزروعة، شبهات القرآنيين حول السنة النبوية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

-مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، في كتاب الزهد.

-المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، دار الدعوة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- http://taseel.com/articles/4086

- http://www.alukah.net/sharia/0/75198/#ixzz4poIZDpWu